الأمم المتحدة

A/AC.109/2014/L.13

الجمعية العامة

Distr.: Limited
20 March 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن بورتوريكو

تقرير من إعداد مقرِّر اللجنة الخاصة، بشار الجعفري (الجمهورية العربية السورية)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢
ثانيا – معلومات أساسية ٢
ألف – لمحة عامة ٢
باء – الوضع الدستوري والسياسي ٤
ثالثا – التطورات الأخيرة ١٢
ألف – التطورات السياسية ١٢
باء – التطورات العسكرية ١٥
جيم – التطورات الاقتصادية ١٩
دال – التطورات الإقليمية ٢١
رابعا – الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة ٢٢
ألف – لمحة عامة ٢٢
باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة ٢٣
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ٢٤

150414 140414 14-27098X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – اعتمدت اللجنة الخاصة، في جلستها السادسة المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مشروع القرار A/AC.109/2013/L.6 المتعلق بمسألة مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ١١ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرِّر أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار. وقد أعدّ المقرر هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويتناول التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدّها المقرر والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإقليمية الأخيرة في بورتوريكو والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانيا – معلومات أساسية

ألف – لمحة عامة

٢ – تقع بورتوريكو في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي، وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحتها ٩٥٩ ٨ كيلومترا مربعا تشمل الجزر الصغيرة المجاورة لها، وهي بييكيس وكوليبرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع سلسلة الجبال الممتدة على طول الجزيرة في أعلى نقاطها ٣٣٨ ١ مترا.

٣ – وخلال العقود الستة الماضية، تحوّلت الجزيرة من مجتمع زراعي إلى مجتمع حضري/صناعي، وتباطأ النمو السكاني وارتفع معدل العمر المتوقع وزاد عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة زيادة هائلة. ويتكلم معظم الأهالي الإسبانية مع أن عدداً منهم يتكلم الإنكليزية أيضاً.

٤ – وتفيد بيانات مكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة أن عدد سكان بورتوريكو قدر في عام ٢٠١٠ بـ ٣,٢ ملايين نسمة[(١)]. وفي عام ٢٠١٠، انخفض مجموع عدد السكان بنسبة ٢,٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠، ويعزى ذلك إلى الهجرة وتراجع معدل المواليد. وأغلبية السكان الذين يغادرون الجزيرة اليوم من المهنيين الشباب، الأمر الذي يسهم في هجرة ذوي الكفاءات من أبنائها. ووفقا للمصدر نفسه، فإن عدد البورتوريكيين الذين استقروا في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ بلغ نحو ٥٨٥ ٣٥٩ نسمة؛ وكان قد استقر في الولايات المتحدة ما يقارب المليون شخص بين الخمسينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ويقدر أن نحو ٤,٦ ملايين بورتوريكي يعيشون حالياً في الولايات المتحدة.

(١) تقرير The Economist Intelligence Unit، القطري عن بورتوريكو، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٥ - ويُمنح الأشخاص المولودون في بورتوريكو جنسية الولايات المتحدة. ولا يحق لهم التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين فيها. وإضافة إلى ذلك، أقرت المحكمة العليا لبورتوريكو في قرار صادر عنها بوجود الجنسية البورتوريكية. وتصدق إدارة الشؤون الخارجية في بورتوريكو على التجنس بهذه الجنسية التي يمكن للبورتوريكيين طلبها عن طريق إجراءات وضعتها الإدارة.

٦ - ويتمثل الجانب الرئيسي الذي تختلف فيه مواقف الأحزاب السياسية الكبرى في الإقليم في الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو، وهذه الأحزاب جميعها غير راضية عن الوضع الراهن. فالحزب الشعبي الديمقراطي [Partido Popular Democrático] يؤيد تعزيز وضعها الحالي في إطار كومنولث لا تكون بورتوريكو فيه إقليما تابعا ولا مستعمرة؛ ويعني الإقليم غير التابع أنه لم يعد خاضعا لأحكام البند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، يحتفظ سكان بورتوريكو بجنسية الولايات المتحدة، بينما تُمنح بورتوريكو سلطة حكومية أكبر في إدارة شؤونها الخاصة ومزيدا من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. ويحبذ الحزب التقدمي الجديد [Partido Nuevo Progresista] الاندماج الكامل لبورتوريكو كولاية في الولايات المتحدة. ولا يزال الحزب الشعبي الديمقراطي يتمتع بتأييد يتجاوز بشكل طفيف التأييد الذي يتمتع به الحزب التقدمي الجديد. ويؤيد الحزب الثالث، حزب استقلال بورتوريكو [Partido Independista Puertorriqueño]، استقلال الجزيرة. وهناك مجموعات ومنظمات مناصرة للاستقلال لا تشارك في الانتخابات لأنها تعتبر أن الانتخابات في ظل الاستعمار لا تمثِّل عملية ديمقراطية حقيقية، في حين أن مجموعات ومنظمات أخرى تصوّت لأغراض استراتيجية، فتؤيد مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي لشغل منصب الحاكم بغية منع وصول مؤيدي تحوّل بورتوريكو إلى ولاية إلى السلطة.

٧ - وسُجّل لدى اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو تنظيمان جديدان، هما حزب العمال الشعبي [Partido del Pueblo Trabajador] وحركة الوحدة من أجل السيادة [Movimiento Unión Soberanista]، وشاركا في انتخابات ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لكنهما لم يحققا نتائج تذكر. وهما بصدد إعداد برنامجين يؤكدان على تحسين الأحوال الاجتماعية وظروف العمل في بورتوريكو وحماية البيئة، فيما تؤكد حركة الوحدة أيضا على أهمية السيادة الوطنية وإنشاء جمعية دستورية وفقا للقانون الدولي من أجل معالجة مسألة وضع الإقليم.

باء – الوضع الدستوري والسياسي

٨ – تتمتع بورتوريكو حاليا بوضع الكومنولث مع الولايات المتحدة. ويرد وصف مفصّل لدستور كومنولث بورتوريكو لعام ١٩٥٢ في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير مقرر اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) وجمعية تشريعية تتكون من مجلسين، هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضوا) ومجلس النواب (٥١ عضوا) ينتخبهم السكان البالغون بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة؛ (ج) ومحكمة عليا ومحاكم أدنى. والولاية القضائية للمحاكم الاتحادية للولايات المتحدة تشمل بورتوريكو. ويمثِّل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوّض مقيم، وهو عضو في مجلس نواب الولايات المتحدة بدون الحق في التصويت فيه، إنما له هذا الحق في أي من اللجان التي ينضم إلى عضويتها.

٩ – وفي بورتوريكو نظامان قضائيان هما: نظام محاكم بورتوريكو ونظام المحاكم المحلية للولايات المتحدة الذي ينطبق في بورتوريكو. ويعمل هذا النظام الأخير في بورتوريكو بولاية قضائية محدودة النطاق ولا يمكن اللجوء إليه إلاّ في القضايا المشمولة بقانون الولايات المتحدة الاتحادي أو القضايا التي تتنوع فيها جنسيات الأشخاص المعنيين، أي حينما يرفع مواطن من دولة ما دعوى ضد مواطن من دولة أخرى. والقضايا التي لها علاقة بالقانون الاتحادي المرفوعة أمام المحكمة العليا لبورتوريكو يمكن أن تُستأنف أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وتبت محاكم دائرة الاستئناف الأولى للولايات المتحدة في القضايا المستأنفة من المحكمة الأمريكية المحلية لبورتوريكو التي تشكل محكمة ابتدائية.

١٠ – ولم يطرأ أي تغيير على سلطة كونغرس الولايات المتحدة على بورتوريكو حتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، فلدى هذا الكونغرس سلطات كاملة على بورتوريكو تشمل مسائل الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية وغيرها، في حين أن لدى الجزيرة سلطة محلية على مجالات محددة. وظلت جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة سارية من خلال قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢)، وهو القانون الذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. والولايات المتحدة مسؤولة أيضا عن الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات على قانون العلاقات الاتحادية، غير أن هذه التغييرات لم تعتمد. وفي عام ١٩٥٩، رُفعت إلى الكونغرس ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات على الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي منها.

١١ - وأجري في عام ١٩٩٣ استفتاء عام بشأن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات الاستفتاء الذي أجري في عام ١٩٦٧، وأسفر عن النتائج التالية: أيّد ٤٨,٤ في المائة الوضع الراهن (الكمنولث)، وصوّت ٤٦,٢ في المائة لصالح تحوُّل بورتوريكو إلى ولاية، واختار ٤ في المائة الاستقلال. وبعد صدور هذه النتائج وطلب التوضيح الذي قدمته الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة، ردّ الكونغرس بأن التعريف يتضمن تطلعات غير قابلة للتطبيق (انظر A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠). وفي أعقاب ذلك، قررت الجمعية التشريعية إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨.

١٢ - وكانت نتائج الاستفتاء الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٥٠,٤ في المائة لصالح خيار ''لا شيء مما تقدم''؛ وهو خيار أدرج بناء على قرار أصدرته المحكمة بناء على طلب الحزب الشعبي الديمقراطي؛ و ٤٦,٧ في المائة لصالح وضع الولاية؛ و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال؛ و ٠,٣ في المائة لصالح الارتباط الحر؛ و ٠,٠٦ في المائة لصالح الكومنولث. وقسّم مؤيدو الاستقلال أنفسهم لدى إجراء الاستفتاء فصوّتوا أيضا لصالح خيار ''لا شيء مما تقدم''، وذلك رفضا منهم لما اعتبروه عملية غير ديمقراطية. وتشكك بعض الفئات السياسية وهيئات المجتمع المدني على نحو متزايد في صلاحية إجراء استفتاءات لا تكون حكومة الولايات المتحدة ملزَمة فيها بقبول النتائج، وكذلك في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الحقيقية في منح وضع الولاية لبورتوريكو. ويدعو كثيرون إلى إجراء عملية لتقرير المصير وإنهاء الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وقرارات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في هذا الصدد.

١٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، نُظّم اقتراع صوت فيه ٨٤ في المائة من الناخبين لصالح إنشاء هيئة تشريعية لبورتوريكو ذات مجلس واحد. ومع أن ٢٢ في المائة فقط من الناخبين المسجلين شاركوا في ذلك الاستفتاء، فقد أدت النتائج إلى بدء عملية تَقرّر بموجبها تنظيم استفتاء آخر في عام ٢٠٠٧ يمكن من خلاله تعديل دستور بورتوريكو وإقامة نظام ذي مجلس واحد في عام ٢٠٠٩. لكن المحكمة العليا لبورتوريكو قضت في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بأنه ليس بمقدورها إرغام الجمعية التشريعية على الشروع في عملية تعديل دستوري من أجل إقامة نظام تشريعي بمجلس واحد.

١٤ - وبعد استفتاء عام ١٩٩٨، قام رئيس الولايات المتحدة حينها، وليام ج. كلينتون بتشكيل فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قام الرئيس جورج و. بوش بتعيين الأعضاء الستة عشر في فرقة العمل، وعدّل في الوقت

نفسه الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس كلينتون، فأصبح مطلوبا من فرقة العمل تقديم تقرير عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلا من مرة كل سنة.

١٥ - وذكرت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أنه على الرغم من أن الوضع الحالي للإقليم قد يستمر طالما أراد ذلك الكونغرس، فإن دستور الولايات المتحدة لا يعترف إلاّ بخيارين اثنين فقط غير خيار الإقليم، هما وضع الولاية في إطار الولايات المتحدة أو الاستقلال التام. وخلصت فرقة العمل إلى أن بورتوريكو تنتمي إلى الولايات المتحدة، لكنها ليست جزءا منها. وارتأت فرقة العمل اعتماد عملية من مرحلتين لمعالجة مسألة وضع بورتوريكو. فأوصت أولا بإجراء استفتاء شعبي توافق عليه الحكومة الاتحادية ''خلال عام ٢٠٠٦ للتأكد مما إذا كان شعب بورتوريكو'' يرغب في البقاء كإقليم تابع للولايات المتحدة خاضع لإرادة الكونغرس، أو ينشد طريقا دستوريا عمليا للحصول على وضع دائم كإقليم غير تابع للولايات المتحدة. ثم أوصت بأنه ينبغي، إذا اختار الناخبون تغيير وضع الجزيرة الراهن كإقليم تابع للولايات المتحدة، إجراء استفتاء آخر يتيح لهم فرصة الاختيار بين الاندماج كولاية أو الاستقلال. وأوصت بأنه ينبغي، إذا قرر الناخبون الاحتفاظ بالوضع الحالي، إجراء استفتاءات عامة دورية بحيث يبقى الكونغرس على علم برغبات الشعب.

١٦ - ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قبل صدور تقرير فرقة العمل لعام ٢٠٠٥ وبعد أن صدر، شكّك البعض فيما إذا كان وضع بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع البيانات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٣ عقب اعتماد دستور بورتوريكو، والتي طلبت فيها شطب اسم هذا البلد من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وكانت الولايات المتحدة قد ذكرت، في طلبها الرسمي المقدم إلى الأمم المتحدة، أن الكونغرس منح بورتوريكو حرية إدارة شؤونها الداخلية شريطة أن تتقيد بالقانون الاتحادي وبدستور الولايات المتحدة.

١٧ - وقبيل تقديم هذا الطلب، أشار ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة شفويا إلى أنه يلزم الحصول على موافقة بورتوريكو والولايات المتحدة لتغيير طبيعة العلاقة القائمة بينهما. وبصرف النظر عن هذا التصريح، خلصت وزارة العدل في عام ١٩٥٩ إلى أن بورتوريكو ما زالت إقليما يخضع بشكل تام لسلطة الكونغرس بموجب الحكم المتعلق بالأقاليم الوارد في دستور الولايات المتحدة. وترى مجموعة عريضة من الفئات السياسية وهيئات المجتمع المدني في بورتوريكو التي شاركت في جلسات استماع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن بورتوريكو أن عملية استشارة سكان بورتوريكو

بخصوص مسألة وضع الإقليم يجب أن تتم وفقا للقانون الدولي، وقرار الأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥)، والقرارات المتعلقة ببورتوريكو التي اعتمدتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار منذ عام ١٩٧٣.

١٨ - وفي أوائل عام ٢٠٠٧، فتح مجلس نواب الولايات المتحدة باب النظر مجدداً في مسألة الوضع السياسي لبورتوريكو حيث ناقشت اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الجزر، والتابعة للجنة الموارد الطبيعية، مشروعي قانونين الهدف منهما تسوية مسألة وضع بورتوريكو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، عُقدت جلسات استماع للنظر في هذين النهجين.

١٩ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عُرض ''قانون الديمقراطية لبورتوريكو لعام ٢٠٠٧'' (H.R.900). وينص مشروع القانون، في جملة أمور، على ما يلي:

> ''تقوم اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو بإجراء استفتاء عام في بورتوريكو خلال الدورة ١١١ للكونغرس، لكن في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وينبغي أن تتيح بطاقة الاقتراع للناخبين اختيار أحد الخيارين التاليين فقط: (١) ينبغي لبورتوريكو أن تبقى، كما هي حاليا، إقليما تابعا للولايات المتحدة كما يحدده دستور الولايات المتحدة وقوانينها الأساسية وسياساتها؛ (٢) ينبغي لبورتوريكو أن تسلك الدرب الذي يفضي بها إلى امتلاك وضع دائم من الناحية الدستورية لا تكون فيه إقليما تابعا''.

٢٠ - وعُرض قانون ثان، هو قانون تقرير مصير بورتوريكو لعام ٢٠٠٧ (H.R.1230) في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، يعترف بحق شعب بورتوريكو في الدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري يمارس الشعب من خلاله حقه الطبيعي في تقرير المصير، وفي إنشاء آلية لنظر الكونغرس في ذلك القرار. وتعد الجمعية الدستورية آلية إجرائية لإنهاء الاستعمار في بورتوريكو بدأت تحظى بالتأييد في السنوات الأخيرة في الجزيرة. وهذه الآلية تدعمها نقابة المحامين البورتوريكيين، وتشير إليها قرارات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن بورتوريكو. ولم يتم التصويت على مشروع القانون المذكور حتى نهاية دورتي الكونغرس لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

٢١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت فرقة العمل الرئاسية تقريرها الثاني عن مسألة وضع بورتوريكو. وفي هذا التقرير، خلصت الفرقة مرة أخرى إلى أن دستور الولايات المتحدة لا ينص إلاّ على خيارين، وأعادت تأكيد التوصيات الثلاث التي تقدمت بها في تقريرها لعام ٢٠٠٥.

٢٢ - وذكرت الصحافة في بورتوريكو على نطاق واسع أن رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، وجّه رسالة في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى الحاكم الجديد لبورتوريكو، لويس فورتونيو، أكّد فيها من جديد أنه سيحاول حل القضية الاستعمارية لبورتوريكو خلال فترة رئاسته الأولى. غير أن الرئيس أوباما لم يذكر بورتوريكو، كما كان يتوقع بعض المراقبين، حتى في خطابه عن حالة الاتحاد بعد تنصيبه لفترة ولاية ثانية.

٢٣ - وعقدت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو، كما شكّلتها إدارة الرئيس أوباما، أول اجتماع لها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ووسّعت نطاق تركيزها ليشمل المسائل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لبورتوريكو. ووقّع الرئيس أوباما في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمراً تنفيذيا يحافظ على المهمة الأصلية لفرقة العمل ويطلب إليها إسداء المشورة للرئيس وللكونغرس بشأن السياسات التي من شأنها تشجيع إيجاد فرص العمل وتعزيز التعليم والرعاية الصحية والطاقة النظيفة والتنمية الاقتصادية للجزر، وتقديم توصيات بشأنها. وتضم فرقة العمل أعضاء معيّنين من جانب كل عضو من أعضاء إدارة الرئيس والرئيسين المشاركين للفريق الرئاسي المشترك بين الوكالات المعني ببورتوريكو.

٢٤ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، عقدت فرقة العمل جلسات استماع في سان خوان. واتضح من الشهادات وجود توافق في الرأي على وجوب أن تعالج فرقة العمل أولا وقبل كل شيء مسألة وضع بورتوريكو. كما نوقشت في جلسات الاستماع على نطاق واسع، إمكانية تصرف الجمعية الدستورية كآلية لتقرير الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل. واعتُرض على إدخال تغييرات في جدول أعمال فرقة العمل، بحجة أنه من قبيل التناقض التحدث عن التنمية الاقتصادية في ظل النموذج الاستعماري. ويتضمن التقرير الثالث لفرقة العمل، الصادر في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، استعراضا للعلاقة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو ومسألة وضع الإقليم، وموجزا تنفيذيا عن وضعه وتنميته الاقتصادية، وتوصيات بشأن بييكيس، ووصفا للخطوات المقبلة لفرقة العمل التي تشمل التنفيذ وتلقي التقارير من أعضاء الفرقة بشأن مدى أخذ وكالات الولايات المتحدة بالتوصيات المقدمة، وعقدَ اجتماعَي قمة على الأقل في بورتوريكو في السنتين المقبلتين يركزان على مجالات مواضيعية محددة.

٢٥ - ويتمثل الجزء الأكبر من المادة المتعلقة بوضع الإقليم في توصيات من أجل عملية معجلة لاتخاذ القرار بشأن مسألة وضع الإقليم بحيث يتمكّن سكانه من الإعراب عن إرادتهم بخصوص خيارات الوضع، ويتسنى اتخاذ إجراء بحلول نهاية عام ٢٠١٢ أو بعده. [[توصي فرقة العمل بأن تعمل جميع الأطراف المعنية - الرئيس والكونغرس وقيادة بورتوريكو

وشعبها – على ضمان أن يتمكن البورتوريكيون من الإعراب عن إرادتهم فيما يتعلق بوضع الجزيرة وأن يتم تفعيل هذه الإرادة بحلول نهاية عام ٢٠١٢ أو سريعاً بعد ذلك.]] وتوصي فرقة العمل بأن خيارات الوضع المسموح بها بموجب دستور الولايات المتحدة تشمل اكتساب وضع الولاية، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر، أو اكتساب وضع الدولة المرتبطة ارتباطا حرا (في إطار كومنولث). ويتضمن التقرير وصفا لكل واحد من هذه الخيارات. وتذكر فرقة العمل تحديدا أن لكونغرس الولايات المتحدة الصلاحية النهائية بخصوص قبول انضمام الولايات؛ وأن الاستقلال التام ينطوي على عملية تحول يشمل فيما يشمله المسائل المتعلقة بالجنسية. وتوصي الفرقة بالحفاظ على جنسية الولايات المتحدة لسكان بورتوريكو الحاملين لها وقت أي انتقال إلى وضع الاستقلال. وتذكر فرقة العمل أنه في إطار خيار الكومنولث تظل بورتوريكو، كما هي حاليا، خاضعة لأحكام البند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة، بالرغم من أن استقلالها الذاتي السياسي المحلي لن يُنتقص ولن تتهدده أي مخاطر. وتضيف أن المقترحات المتعلقة بتعزيز وضع الكومنولث (كومنولث مع صلاحيات أكبر) تظل إشكالية لأن الاعتبار الخاص برضا الطرفين هو اعتبار يمكن للكونغرس في المستقبل أن يختار تغييره من طرف واحد.

٢٦ – وعلاوة على ذلك، تشير فرقة العمل إلى أنها تفضل، بهامش ضئيل، إجراء استفتاءين عامَيْن يصوت فيهما سكان بورتوريكو أولا للإعراب عن تفضيلهم إما لتحول الإقليم إلى جزء من الولايات المتحدة عن طريق وضع الولاية أو الكومنولث؛ أو لتحوله إلى كيان مستقل عن طريق الاستقلال أو الارتباط الحر. ثم يُجرى استفتاء عام ثان لاختيار واحد من الخيارين اللذين تحددا نتيجة للاستفتاء الأول. فإذا اختير الاستقلال، أُجري اقتراع ثان للاختيار بين الاستقلال التام والارتباط الحر. وبخصوص بييكيس، توصي فرقة العمل بتدابير للتعجيل بتنظيفها، وبتشجيع النمو المستدام، وتحسين نوعية الرعاية الصحية لسكانها وحماية ”موسكيتو باي“، وهو خليج في بييكيس معروف بظاهرة الضياء الإحيائي.

٢٧ – وتراوحت ردود الفعل على آخر تقرير لفرقة العمل بشأن التوصيات الخاصة بوضع الإقليم، حسبما غطتها الصحافة في بورتوريكو، بين الترحيب من جانب المؤيدين لخيار الولاية، وبيانات المعارضين الداعين إلى تطبيق القانون الدولي على حالة بورتوريكو، وبيانات من ذكروا أن تفضيل فرقة العمل بهامش ضئيل لإجراء استفتاءين يرجح الكفة لفائدة خيار التحول إلى ولاية. وكانت الحجة التي سيقت تأييدا للموقف الأخير أنه في حالة اختيار بقاء الإقليم جزءا من الولايات المتحدة، سينقسم مؤيدو خيار الدولة المرتبطة ارتباطا حرا في الاستفتاء العام الثاني بسبب إضافة خيار الارتباط الحر.

٢٨ - وكان هناك رد فعل آخر مفاده أن التوصيات المستفيضة الواردة في التقرير بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية في بورتوريكو مرتبطة بعملية تشاور بشأن وضع الإقليم اعتُبرت مؤيدة لوضع الولاية، ذلك أن التوصيات المتعلقة باقتصاد بورتوريكو تتجه إلى زيادة إدماج الإقليم في الولايات المتحدة بزيادة المراقبة التي تمارسها الوكالات الاتحادية للولايات المتحدة في مجالات التعليم والصحة والأمن ونظام العدالة والاتصالات والطاقة. ومن شأن تصويت شعب بورتوريكو في المستقبل لصالح وضع الكومنولث لن يكون لصالح نفس وضع الكومنولث الموجود حاليا، وإنما لصالح المزيد من الاندماج في الولايات المتحدة دون أن يكون الإقليم جزءا منها. وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس أوباما عام ٢٠١٣ بعد تنصيبه رئيساً لفترة ثانية، لم يرد أي ذكر لبورتوريكو، مع أن بعض المراقبين كانوا يتوقعون من الرئيس أن يذكرها.

٢٩ - وجرى استفتاء - هو الرابع في الـ ٤٥ عاما الماضية - في بورتوريكو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في نفس اليوم الذي أُجريت فيه انتخابات حاكم الإقليم والانتخابات البلدية في بورتوريكو؛ وأيضا في نفس اليوم الذي أُجريت فيه الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وشارك في الاستفتاء حوالي ٨٠ في المائة من الناخبين في الجزيرة.

٣٠ - وطُرح على ناخبي بورتوريكو سؤالان: (أ) ما إذا كانوا يوافقون على الحفاظ على وضع بورتوريكو كإقليم (في إطار نظام كومنولث: نعم أو لا)؛ و (ب) تحديد الوضع السياسي الذي يفضلونه من بين ثلاثة احتمالات: الولاية أو الاستقلال أو ''الكومنولث السيادي''، وهو نوع من الكومنولث لا يؤيده الحزب الشعبي الديمقراطي. وصوّت ٩١٠ ٩٧٠ أشخاص (أو ٥٤,٠٠ في المائة) بـ ''لا'' على السؤال الأول، معربين عن معارضتهم للحفاظ على الوضع السياسي الراهن، وصوّت ٠٧٧ ٨٢٨ شخصاً (أو ٤٦,٠٠ في المائة) بـ ''نعم'' للحفاظ على الوضع السياسي الراهن. واختار خيار الولاية ١٩١ ٨٣٤ شخصاً (أو ٦١,١٦ في المائة) من الذين صوتوا على السؤال الثاني؛ واختار الارتباط الحر ٧٦٨ ٤٥٤ شخصاً (أو ٣٣,٣٤ في المائة)، واختار الاستقلال ٨٩٥ ٧٤ شخصاً (٥,٤٩ في المائة). ويرى البعض أن النتيجة المذكورة أعلاه تعكس انتصارا واضحا لخيار الولاية، وأنه ينبغي ألا تؤخذ بطاقات التصويت البيضاء في الاعتبار. غير أن ٢٦ في المائة من الناخبين لم يجيبوا على السؤال الثاني، ويبدو أن هناك اتفاقا عاما على أن أولئك الناخبين لا يفضلون خيار الولاية. ولذلك، يرى البعض أنه عندما تؤخذ بطاقات التصويت البيضاء/أصوات الاحتجاج في الاعتبار، فإن الأغلبية المطلقة (٥٥ في المائة) هي في الواقع ضد

خيار الولاية. وبناء على النتائج المذكورة أعلاه، يبدو أن البورتوريكيين رفضوا وضع حكومة الكومنولث الحالي ولكنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن صيغة بديلة.

٣١ - ووجدت بورتوريكو في الاستفتاء، بدلا من ذلك، فرصة لتحسين المستقبل الاقتصادي للجزيرة، أو فرصة للتخلص من مخلفات ماضيها الاستعماري، أو حيلة من الحاكم للفوز بفترة ثانية. على أن ردود الفعل في واشنطن على استفتاء عام ٢٠١٣ كانت متباينة. وردّد بعض أعضاء كونغرس الولايات المتحدة، في تفسيرهم للنتائج، التفسيرات المتنوعة التي شهدتها الجزيرة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أشار الرئيس أوباما إلى أن ميزانية الولايات المتحدة تتضمن مبلغاً قدره ٢,٥ مليون دولار لتغطية استفتاء آخر. وفي آب/أغسطس نظمت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس شيوخ الولايات المتحدة جلسة استماع حول الاستفتاء. وقد وافق كلٌ من رئيس اللجنة رون ويدين (ديمقراطي من ولاية أوريغون) والنائبة ليزا موركوسكي (جمهورية من ولاية ألاسكا) وهي كبيرة الأعضاء الجمهوريين في فريق المناقشة، على أن الاقتراع أوضح تماماً أن غالبية البورتوريكيين لا تؤيد ''الوضع الحالي كإقليم''.

٣٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدر البيت الأبيض، من جهته، بياناً يشير فيه إلى أن ''النتائج كانت واضحة، فشعب بورتوريكو يريد حلاً لمسألة الوضع، وهناك أغلبية اختارت، في السؤال الثاني، وضع الولاية. لقد حان الوقت لكي يتخذ الكونغرس إجراءه، وستعمل الإدارة مع الكونغرس في هذا الجهد بحيث يمكن لشعب بورتوريكو أن يقرر مستقبله بنفسه''.

٣٣ - وكان الحاكم أليخاندرو غارسيا باديا، وهو من الحزب الشعبي الديمقراطي، قد أعلن أنه ما لم يتخذ كونغرس الولايات المتحدة إجراء بشأن الوضع السياسي لبورتوريكو خلال عام ٢٠١٣، فإن الحزب سيطرح مشروع قانون يؤيد الإعلان عن جمعية تأسيسية، وقد أعد عضو مجلس النواب البورتوريكي، لويس فيغا راموس، وهو من الحزب الشعبي الديمقراطي، مشروع قانون كهذا (هو مشروع القانون ٢١٠، المقدم في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣). وجرى الترويج بعد ذلك لعدة مشاريع إضافية بخصوص الجمعية التأسيسية. ومن المنتظر التوحيد بين جميع مشاريع القوانين الخاصة بالجمعية التأسيسية وعرضها في جلسات استماع علنية. وفي الوقت نفسه، في آذار/مارس ٢٠١٣، قام بيدرو بيرلويزي من الحزب التقدمي الجديد، وهو حزب الوسط اليميني ويشغل منصب مفوض بورتوريكو المقيم في واشنطن العاصمة، بطرح مشروع قانون أمام مجلس نواب الولايات المتحدة (قانون حل مسألة وضع بورتوريكو - H.R. 2000)، يقترح إجراء استفتاء ملزم حول وضع الولاية ومساراً قانونياً

لتحقيقه. وحث الحاكم غارسيا باديا أعضاء الكونغرس على عدم المشاركة في تقديم المشروع الذي يضع بورتوريكو على طريق الانضمام إلى الولايات المتحدة كولاية. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لم يكن قد اتخذ أي قرار حول ما إذا كانت لجنة الموارد الطبيعية، التي لديها الاختصاص القانوني فيما يتعلق ببورتوريكو، ستعقد اجتماعاً حول مشروع القانون H.R. 2000.

٣٤ - وقد طلبت الميزانية التي قدمها الرئيس أوباما للسنة المالية ٢٠١٤ مبلغاً قدره ٢,٥ مليون دولار لإجراء اقتراع تحت رعاية اتحادية حول وضع بورتوريكو. وقد وافق كلا المجلسين على ميزانية السنة المالية ٢٠١٤، غير أن معركة الميزانية الاتحادية والإغلاق الجزئي للحكومة في خريف عام ٢٠١٤ طغى عليها. أما مبلغ ٢,٥ مليون دولار المطلوب فهو مدرج كجزء من ميزانية وزارة العدل، وهي التي ستحدد خيارات الوضع التي ستطرح على شعب بورتوريكو، وذلك إلى جانب بتها في اعتبارات أخرى منها الخيارات المتماشية مع القانون الدستوري في الولايات المتحدة. واستناداً إلى ورقة قدمتها الخبيرة ويلما ريفيرون - كولاتزو، نوقشت بشكل عام تقييدات الاستفتاء المقترح من منظور القانون الدولي لإنهاء الاستعمار، وذلك في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي حول تنفيذ العقد الثالث للقضاء على الاستعمار، والتي رعتها اللجنة الخاصة في كويتو في أيار/مايو ٢٠١٣.

ثالثا - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

٣٥ - على النحو المبيّن في التقارير السابقة، أثيرت في السنوات الأخيرة أمام اللجنة الخاصة، إلى جانب المسائل السياسية العامة، ثلاث قضايا محددة باعتبارها قضايا ناشئة عن الوضع السياسي لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، وهي: (أ) الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولاسيما في جزيرة بييكيس؛ (ب) واحتجاز الولايات المتحدة في سجونها لبورتوريكيين مؤيدين لاستقلال بورتوريكو بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) وتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين بورتوريكيين أدينوا بتهم تعاقب عليها القوانين الاتحادية. وقد أثيرت في السنوات الأخيرة مسألة زيادة الاضطهاد السياسي.

٣٦ - وطيلة مدة ولاية حكومة بورتوريكو المنتخبة في عام ٢٠٠٨، نشرت الصحف الرئيسية في الجزيرة تقارير عن تعصبها تجاه آراء الأقلية وعن انتهاكات للحريات المدنية. ونشرت تلك الصحف منذ عام ٢٠١٠ تقارير عن انتهاكات الشرطة للطابع الإلزامي للعضوية في نقابة المحامين البورتوريكيين، وهي منظمة مدافعة عن الحقوق المدنية أُسست منذ

أكثر من ١٤٠ سنة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدرت وزارة العدل في الولايات المتحدة تقريرا[٢] أُعرب فيه عن القلق إزاء استخدام شرطة بورتوريكو القوة بشكل مفرط، على سبيل المثال ضد الطلاب المضربين. وخلص التقرير إلى أن الشرطة انتهكت الحقوق المدنية لقطاعات عريضة من السكان. وأشار التقرير أيضا إلى حالات الفساد في صفوف الشرطة. وفي أيلول/سبتمبر، أصدر مكتب النائب العام في الولايات المتحدة تقريرا أشار فيه إلى أن بورتوريكو تفوقت على جميع المناطق القضائية في الولايات المتحدة في عدد أحكام الإدانة في قضايا الفساد العام (١٣٠ إدانة) في عام ٢٠١١. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، كُشف النقاب عن أن إدارة أوباما خصصت مبلغ ٩٥ مليون دولار لإنشاء مرفق تابع لمكتب التحقيقات الفدرالي في بورتوريكو.

٣٧ - ونُصّب حاكم بورتوريكو الجديد، أليخاندرو غارسيا باديا من الحزب الديمقراطي الشعبي، في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ عقب فوزه بفارق بسيط في الانتخابات التي أجريت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. فقد فاز بنسبة ٤٧,٨ في المائة مقابل ٤٧ في المائة للسيد فورتونيو. وبعد ثماني سنوات قضاها الحزب الديمقراطي الشعبي في مقاعد الأقلية، أصبح يسيطر الآن على كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٤. ومن المقرر أن تجري الانتخابات القادمة لمنصب حاكم الحاكم ولأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يترشح لمنصب الحاكم في هذه الانتخابات كل من الحاكم الحالي باديا والسيد بيرلويزي.

٣٨ - وقد تناولت التقارير السابقة أيضا قضية البورتوريكيين الذين اتهموا بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة وسجنوا في الولايات المتحدة لمدة تزيد على ٣٢ عاما. وجوهر القضية أن عددا من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدار السنين تقول إن هؤلاء سجناء سياسيون أساسا، وأحكام السجن التي صدرت بحقهم طويلة لا تتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس كلينتون إطلاق سراح السجناء بشرط أن يعلنوا رسميا نبذ اللجوء إلى العنف. وقد قبِل العرض ١١ سجينا من أصل ١٥ سجينا، وقبل سجين آخر اتفاقا يُخلى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. وفي عام ٢٠٠٢، أُطلق سراح سجينين آخرين من أصل السجناء الـ ١٥ بيد أن مكتب التحقيقات الاتحادي أعاد القبض على أحد هذين السجينين، وهو أنطونيو كاماتشو نيغرون، في آب/أغسطس ٢٠٠٦. ومن بين السجينين المتبقيين، أُطلق سراح كارلوس ألبرتو توريس بموجب إفراج مشروط في تموز/يوليه ٢٠١٠، فيما رُفض في

(٢) انظر www.justice.gov/crt/about/spl/pr.php.

١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ طلب الإفراج المشروط عن أوسكار لوبيس ريبيرا (البالغ من العمر الآن ٧١ عاما) الذي ما زال محتجزا في سجن اتحادي للأمن المشدد في تير هوت بولاية إنديانا. وقد رُفض الطعن الذي قدمه السجين في هذا القرار. وتواصلت الحملات التي تنادي بإطلاق سراح أوسكار لوبيز ريبيرا. ويذكر أنه بين السجناء السياسيين الأطول احتجازا في تاريخ بورتوريكو وفي العالم. وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، نشرت صحيفة إلنويبو ديا (El Nuevo Día)، وهي اليومية الأكثر تداولا في بورتوريكو، مقالا افتتاحيا تدعو فيه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما لإصدار عفو عن أوسكار لوبيس ريبيرا.

٣٩ - وقدمت شبكة بوريكوا الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان التماسا إلى الرئيس أوباما لإصدار أمر تنفيذي بالعفو تحثه فيه على ممارسة سلطة العفو المخولة إليه دستوريا لتخفيف العقوبة المفروضة على السيد لوبيس ريبيرا من ٧٠ عاما إلى مدة العقوبة التي أمضاها في السجن والإفراج عنه، منوهة بأن المتهم سيكون قد أمضى في سجون الولايات المتحدة ٣١ عاما بحلول أيار/مايو ٢٠١٣. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، تكلمت ابنة السيد لوبيس ريبيرا أمام اللجنة الخاصة للمرة الأولى.

٤٠ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أطلق سراح أبيلينو غونزاليس كلاوديو، الذي كان قد اعتُقل في آذار/مارس ٢٠٠٨. وحُكم مؤخرا على أخيه نوربرتو غونزاليس كلاوديو، الذي كان قد اعتُقل في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، بالسجن لمدة خمس سنوات في أحد سجون الولايات المتحدة بينما تستمر الحملة المنادية بإطلاق سراحه لاعتلال صحته.

٤١ - ووفقا لوسائط الإعلام البورتوريكية، وكما يظهر في القرارات الأخيرة التي اتخذتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن بورتوريكو، هناك توافق آراء قوي بين البورتوريكيين على تأييد إطلاق سراح السجناء في قضايا ذات صلة بالكفاح من أجل الاستقلال، ولاسيما السيد لوبيس ريبيرا. وقد صدرت دعوات من هذا القبيل عن حاكم بورتوريكو وعن المفوض المقيم في واشنطن العاصمة، وعن شخصيات في مجال الفنون وفي قطاع الترفيه في بورتوريكو. ويشمل الدعم لذلك على الصعيد الدولي حركة بلدان عدم الانحياز. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، اتخذ مجلس الشيوخ في بورتوريكو قرارا يؤيد سراح السجناء.

٤٢ - وقد توفيت في ١ آب/أغسطس ٢٠١١ لوليتا ليبرون، التي ظلت حبيسة سجون الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٧٩ لأعمال نفذتها تأييدا للاستقلال.

٤٣ - وتناول تقرير عام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3، الفقرة ٢٣) بالتفصيل مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على مواطني بورتوريكو المدانين بارتكاب جرائم رغم أن عقوبة

الإعدام ألغيت في بورتوريكو عام ١٩٢٩، وأعيد تثبيت هذا الإلغاء في دستور عام ١٩٥٢. وأشارت صحيفة النيويورك تايمز في افتتاحية نشرتها في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى إلغاء عقوبة الإعدام في بورتوريكو، ودعت النائب العام في الولايات المتحدة إلى السعي لإصدار حكم بالسجن مدى الحياة في قضية الولايات المتحدة ضد لاشون كاسي، المذكورة في الوثيقة A/AC.109/2012/L.13. وخلال اجتماع اللجنة الخاصة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، أشير في جملة أمور إلى أن المحاكمات تعتبر تمييزية لأنها تجري باللغة الإنجليزية وحدها، والتي لا ينطق بها إلا ١٠ في المائة من السكان. وفي الوقت الحاضر، هناك قضية أخرى صدر فيها حكم بعقوبة الإعدام في بورتوريكو، وذلك بحق ألكسيس كانديلاريا. ووفقا لتقرير منسق التحالف البورتوريكي لمناهضة عقوبة الإعدام، إدغاردو رومان، يهدف المدعي العام الاتحادي في بورتوريكو إلى الفوز بأول إدانة بعقوبة الإعدام في بورتوريكو. وتسفر حالات عقوبة الإعدام المصدقة في بورتوريكو عن أحد أعلى معدلات عقوبة الإعدام للفرد مقارنة بأي ولاية أو إقليم ضمن الولايات المتحدة. وهناك حالياً ١٢ شخصاً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بهم.

باء – التطورات العسكرية

٤٤ – صادف عام ٢٠١٣ الذكرى العاشرة لوقف العمليات العسكرية بالذخيرة الحية ولتعطيل مرمى القنابل الذي كانت تشغله الولايات المتحدة. وكما ورد في التقارير السابقة، ظلت بورتوريكو لسنوات عديدة تحتل موقعا عسكريا – استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للقوات البحرية للولايات المتحدة. فعلاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي اضطلع بها في بورتوريكو من عام ١٩٤١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٣، قام سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة، بعمليات في جزيرة بييكيس التي يبلغ عدد سكانها أقل بقليل من ١٠ ٠٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وقد استُخدمت الجزيرة مسرحا للتدريبات على الدعم المدفعي البحري وعلى إطلاق النار من الجو نحو الأرض وللتدريبات على عمليات الهجوم البرمائية. ويمكن الاطلاع على تفاصيل عن المناورات العسكرية التي أجريت في جزيرة بييكيس خلال الفترة التي كانت فيها البحرية تحتل جزءا منها، وكذلك عما يتصل بها من حملات عصيان مدني واعتقالات ودعاوى في التقارير السابقة للجنة الخاصة. وفي أعقاب وقف العمليات العسكرية، بقيت إدارة البحرية تتولى مسؤولية تنظيف البيئة في المنطقة، التي أصبحت ملاذاً وطنياً للحياة البرية. وتفيد تقارير صحفية صدرت مؤخراً أن الولايات المتحدة أزالت حتى الآن ١٦,٥ مليون رطل من الذخائر في إطار عملية لتنظيف البيئة ينتظر أن تستمر حتى عام ٢٠٢٥. على أن نقابة

الأطباء والجراحين البورتوريكية تعتبر أن من المثير للجزع أن عمليات التنظيف خلال السنوات العشر الماضية لم تنجز إلا ٥ في المائة من التلوث الموجود.

٤٥ - ولا يزال سكان بييكيس يعانون من مشاكل متصلة بذلك: (أ) تنظيف البيئة وإزالة التلوث؛ (ب) استعادة شعب بورتوريكو أراضي بحرية الولايات المتحدة - وهي تخضع الآن لوزارة الخدمة الداخلية للأسماك والحياة البرية؛ (ج) التنمية المستدامة وأزمة الصحة؛ (د) مستقبل محطة روزفلت رودز البحرية التابعة للولايات المتحدة والمقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية. ويمكن الاطلاع على معلومات عن الخطط السابقة للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية لبييكيس في الوثيقة A/AC.109/2010/L.4.

٤٦ - ووردت تقارير عن حصول مضاربات على الأراضي والملكية في جزيرة بييكيس، ووجهت دعوات إلى الكيانات التي تعمل على تنظيف هذه الجزيرة وتنميتها لأخذ آراء السكان المحليين في الاعتبار. وأصبحت مسائل الصحة ووسائل النقل بين جزيرة بورتوريكو الرئيسية وبييكيس وكوليبرا مشاكل هائلة بالنسبة لسكان الجزر أدت إلى احتجاجات هناك. وتشمل مشاكل الصحة نقص الأدوية وخدمات التصوير بالأشعة السينية ومشاكل متعلقة بغرف الولادة بالمستشفيات[٣].

٤٧ - وقد قُسمت جزيرة بييكيس إلى أجزاء لغرض تنفيذ عمليات التنظيف، فأسندت مسؤولية جزء من القسم الشرقي إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية بالولايات المتحدة ليصبح جزءا من المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في بييكيس. وكان سلاح بحرية الولايات المتحدة يدير نحو ٦٠٠ ١٤ فدان في الجزء الشرقي من بييكيس، ويستخدم تلك المنطقة للتدريب على العمليات البرمائية والقيام بمناورات إطلاق النيران من الجو نحو الأرض. وتأكد وجود ذخائر غير منفجرة وبقايا ذخائر منفجرة تحتوي على مواد خطرة هناك وفي المياه المجاورة. وأشارت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة أيضا إلى أن المواد الخطرة المرتبطة بالمتفجرات التي قد تكون موجودة في بييكيس تشمل مادة تي إن تي (TNT) والنابالم واليورانيوم المستنفد والزئبق والرصاص ومواد كيميائية أخرى.

٤٨ - أما في الجزء الغربي من الجزيرة، فقد كان للبحرية مستودعات للذخائر حتى عام ١٩٤٨. وأعيد فتح هذا المرفق في عام ١٩٦٢ ثم أُغلق في عام ٢٠٠١. وفي فترة لاحقة من ذلك العام، أعادت البحرية ما قدره ١٠٠ ٣ فدان من الأراضي إلى وزارة الداخلية و ٠٠٠ ٤ فدان إلى بلدية بييكيس و ٨٠٠ فدان إلى صندوق بورتوريكو لحفظ البيئة.

(٣) وكالة أنباء EFE، سان خوان، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٤٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أُدرج جزء بييكيس الموجود في المنطقة المقترحة للتدريب على الأسلحة التابعة لأسطول المحيط الأطلسي في قائمة الأولويات الوطنية لوكالة حماية البيئة التي تضم أكثر مواقع النفايات خطورة في البلد.

٥٠ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أُعلن عن إبرام اتفاق اتحادي مشترك بين الوكالات بين وكالة حماية البيئة ووزارة البحرية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الداخلية التابعة للولايات المتحدة وكومنولث بورتوريكو من أجل تنظيف الأجزاء المتبقية من بييكيس والمياه المحيطة بها. وينص الاتفاق على إجراء تحقيق متعمق في الآثار البيئية المصاحبة للأنشطة السابقة والحالية التي يضطلع بها في بييكيس والمياه المحيطة بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المجتمع المحلي والبيئة.

٥١ - أما جزيرة كوليبرا التي تقع على بعد نحو تسعة أميال شمالي بييكيس، فقد كانت أيضا جزءا من منشآت تدريب البحرية التابعة للولايات المتحدة. ورغم توقف العمليات العسكرية في جزيرة كوليبرا في عام ١٩٧٥ مراعاة لمشاعر القلق السائدة بشأن السلامة العامة، فقد ظلت عملية تنظيف الجزيرة بطيئة، ويُعزى هذا جزئيا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الموارد الاتحادية.

٥٢ - وسعى ما يقرب من ٠٠٠ ٧ نسمة من سكان بييكيس إلى الحصول بصورة جماعية على تعويضات عن أضرار أصابت الصحة والممتلكات وقُدرت ببلايين الدولارات في قضية سانشيز وآخرون ضد الولايات المتحدة. وقد ادعوا في تلك القضية أن البحرية التابعة للولايات المتحدة قد ارتكبت إهمالا بتعريضها سكان بييكيس البالغ عددهم ٠٠٠ ١٠ نسمة لمستويات خطيرة من المواد السمية لأكثر من ٥٠ عاما، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإصابة بالسرطان في بييكيس عن سائر بورتوريكو بثلاثين ضعفا وغير ذلك من الآثار الأخرى الطويلة الأجل. وقد فشل المدّعون في دعواهم.

٥٣ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ذكرت وكالة الولايات المتحدة لسجل المواد السمية والأمراض، في تقرير من ٣٦١ صفحة عُمم لتلقي تعليقات الجمهور عليه[٤]، أنها لئن كانت قد قبلت ادعاءات السكان المحليين بارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان وغير ذلك من المشاكل الصحية في بييكيس مقارنة بسائر أنحاء بورتوريكو، فإنه لا دليل على وجود صلة بين هذه المسألة والأنشطة العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة. وقد كان التقرير الذي طال انتظاره محل انتقادات واسعة النطاق من جانب المسؤولين البورتوريكيين وسكان

(٤) انظر جريدة *El Vocero*، 19 آب/أغسطس ٢٠١٠.

بييكيس الذين طالما شعروا بالاستياء نتيجة للمشاكل الصحية التي يتعرضون لها وتنسب المسؤولية عنها إلى أنشطة البحرية التابعة للولايات المتحدة التي استخدمت الجزيرة كميدان للقصف طوال ستة عقود. ورغم أن التقرير كاد أن يكون خاتمة لتحقيق اتحادي في المشاكل الصحية في بييكيس، فقد تعهد منتقدوه بأن يواصلوا معركتهم لصالح المرضى. وعارض التقريرَ أيضا المفوض المقيم في بورتوريكو وعضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، ستيف روثمان (A/AC.109/2012/L.13).

٥٤ - وفي تقرير آخر، ذكرت الوكالة في معرض إشارتها إلى البيانات العلمية المعروضة بشأن المشاكل الصحية في بييكيس، أن أوجه القصور التي شابت تلك التحليلات تثير قدرا كبيرا من البلبلة وتجعل إمكانية تفسيرها عسيرة. وأكدت الوكالة أن ارتفاع مستويات بعض المواد الكيميائية التي وجدت في أجسام السكان يمكن أن يعزى إلى أسباب غير النشاط العسكري. واقترحت الوكالة أن يعمل مسؤولو الولايات المتحدة مع حكومة بورتوريكو على الحصول على عينات إضافية ورصد الأحوال الصحية في بييكيس.

٥٥ - ويحذر التقرير من أن بعض المناطق الواقعة في ميدان القصف القديم لا تزال تشكل خطرا، فقد ورد فيه أن البيانات المجمعة حديثاً تبين أن احتمال التعرض للتلوث في تلك المناطق لا يزال قائما، مما قد يشكل شاغلا من شواغل الصحة إذا ما ارتادها السكان. وذكرت بحرية الولايات المتحدة أن قواتِها قامت في عام ١٩٩٩ عن طريق الخطأ بإطلاق ٢٦٣ من الذخائر المزودة برؤوس اليورانيوم المستنفد على ميدان القصف في بييكيس، منتهكة بذلك القانون الاتحادي.

٥٦ - ويشير بعض المراقبين إلى أن التقرير الجديد يتضمن استنتاجاتٍ مكررة مستقاة من تقرير عام ٢٠٠٣ وتنقصه المصداقية. وكان من المقرر أن تحال تعليقات الجمهور إلى الوكالة المعنية بسجل المواد السمية والأمراض بحلول ٨ آذار/مارس ٢٠١٢ وأن يعقب ذلك إصدار الوكالة تقريرا نهائيا يتضمن توصياتٍ بشأن العمل الذي ينبغي الاضطلاع به مستقبلا في بييكيس. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أصدرت الوكالة تقريراً آخر طال انتظاره ويفترض أن يكون تقريرها النهائي، وهو يخلص إلى أنها لم تجد دليلاً على أن عقوداً من التدريب على القصف على بييكيس قد أدى إلى مرض الأهالي الذين يرمون باللائمة على القصف لارتفاع معدلات السرطان والربو وغير ذلك من أمراض. وفي حزيران/يونيو، قدم أحد مقدمي الالتماسات إلى اللجنة الخاصة سلسلة من الصور التي تبين المناطق الملوثة.

٥٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٣، قدمت نقابة المحامين الوطنية في الولايات المتحدة ومجموعات أخرى عريضة للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ضد حكومة الولايات

المتحدة بالنيابة عن عشرة من سكان بييكيس المصابين بالسرطان أو لديهم أقرباء مرضى. ويتمثل أحد أهداف العريضة في إجبار الحكومة على الإفراج عن مزيد من المعلومات حول نطاق أنشطة الولايات المتحدة العسكرية وأثرها على السكان. إضافة لذلك، طُلب إلى نقابة المحامين الوطنية أن تحدد ما إذا كانت ممارسات الولايات المتحدة قد انتهكت أياً من حقوق الإنسان، وأن تضع، إذا ثبت ذلك، قائمة بتوصيات ملزمة. وشجب قادة المنظمات المناهضة للأعمال العسكرية في بورتوريكو، بمن فيهم واندا كولون كورتيس، رئيسة ''المشروع الكاريبي للعدل والسلام''، وسونيا سانتياغو، رئيسة منظمة ''أمهات ضد الحرب''، المشاريع الرامية إلى بناء منشآت عسكرية حديثة (A/AC.109/2012/L.13) باعتبارها تشكِّل تعزيزا لوجود الولايات المتحدة العسكري في بورتوريكو.

جيم - التطورات الاقتصادية

٥٨ - خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٣، شهدت بورتوريكو تخفيضاً في ملاءتها الائتمانية أجرته وكالات التقدير الائتماني ستاندرد آند بور، وموديز، وفيتش، التي استشهدت بضعف السيولة وزيادة الاعتماد على الديون القصيرة الأجل وقيود الوصول إلى الأسواق في سياق ضعف الاقتصاد وتباطئه. وجرى الإعراب عن التخوف من المضاربة بديون بورتوريكو وممتلكاتها نظراً لتخفيض الملاءة الائتمانية للحكومة وانخفضت أسعار السندات الحكومية المباعة إلى مستوى سندات المضاربة. وقد تناقلت التقارير مؤخراً أن مؤسسة مورغن ستانلي تتواصل مع الصناديق الاحترازية وشركات الأسهم الخاصة وغير ذلك من كبار المستثمرين لتجميع بليونين من الدولارات بمردود عال يصل إلى ١٠ في المائة. وتتوقع مجلة الإيكونوميست انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي لبورتوريكو بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ (قبرص وليبيا وحدهما ستشهدان على ما ذكر انخفاضاً يتجاوز ذلك، إذ تبلغ نسبته ٣ في المائة). وقد كان من المنتظر أن توقيع قانون بإصدار سندات بلدية جديدة بقيمة ٣,٥ مليارات من الدولارات لتوفير الموارد اللازمة للحكومة التي تفتقر إلى السيولة النقدية.

٥٩ - ومنذ عام ٢٠٠٦، تعاني بورتوريكو من الكساد الاقتصادي وهو ما يُنتظر أن يزداد عمقاً خلال عام ٢٠١٤. ولا تزال التوقعات المالية هشة للغاية. وتشير التقديرات إلى أن النمو ستعرقله معدلات البطالة المرتفعة التي تبلغ نسبتها ١٥ في المائة، وهي من أعلى معدلات البطالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وترتفع معدلات الجريمة، التي ترتبط أيضا بالأنشطة غير المشروعة، ارتفاعا شديدا. وكان الخفض الهائل في الإنفاق، كما حدث مثلا بالاستغناء عن ٢٠ ٠٠٠ من العاملين في القطاع العام، قد أسفر عن استياء شعبي واسع النطاق. ويعيش ٤٥ في المائة من السكان دون خط الفقر. وفي كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٣، قامت فرقة العمل التابعة لرئيس الولايات المتحدة والتي أنشئت لا لمعالجة وضع بورتوريكو فحسب بل كذلك لمعالجة مشاكلها الاقتصادية، بإرسال فريق من الخبراء إلى الجزيرة.

٦٠ - ولدى بورتوريكو اقتصاد صناعي ذو سمات خاصة مستمدة من موقعها الجغرافي كجزيرة وصلاتها الوثيقة باقتصاد الولايات المتحدة. ووفقا للتقديرات الأخيرة، نما الاقتصاد في عام ٢٠١٢ بمعدل متواضع بلغ ٠,٧ في المائة. وتتضمن ميزانية السنتين ٢٠١٣/٢٠١٤ تدابير ضريبية إضافية موجهة لزيادة العائدات. ونظراً للحاجة إلى مزيد من التكيف في المالية الحكومية، فإن الحكومة قد لا يكون بإمكانها أن تفعل الكثير لتنشيط النمو الاقتصادي. ويمكن أن تركز المشاريع في هذا الاتجاه على قطاعات الاقتصاد الأكثر حيوية في الجزيرة، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية والسياحة.

٦١ - وقد كان عدد من الحوافز الضريبية الممنوحة لشركات الولايات المتحدة العاملة في بورتوريكو قد ألغي، بما في ذلك الحوافز الخاضعة للباب ٩٣٦ من قانون ضرائب الدخل في الولايات المتحدة، وهي حوافز كانت سخية بشكل خاص. وفي عام ٢٠١٠، بلغت أرباح الشركات الأجنبية العاملة في بورتوريكو أكثر من ٣٥ بليون دولار، بزيادة قدرها ٢,٥ بليون دولار عن الأرباح التي سجلت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

٦٢ - وفي عام ٢٠٠٩، بلغت حالات الإفلاس (بما في ذلك إفلاس الأعمال والإفلاس الشخصي) ١٠ ١٨٤ حالة، وارتفع هذا العدد إلى ١١ ٨١٠ حالات في عام ٢٠١٠، مما يمثل زيادة قدرة ١١,٥ في المائة على السنة السابقة.

٦٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، انضمت حكومة بورتوريكو إلى القطاعات المعنية في الضغط على كونغرس الولايات المتحدة لإصدار تعديل جديد (H.R.3020) على قانون ضريبة الدخل الاتحادي يسنح لشركات معينة بأن تختار أن تعامل باعتبارها شركات محلية (أي تابعة للولايات المتحدة). ومن شأن تعديل كهذا أن يمكن الإقليم من الاستمرار في أداء دوره كملاذ ضريبي خارجي للشركات المتعددة الجنسيات. والإعفاءات الضريبية موجودة منذ أكثر من ستين عاماً، ومع ذلك فإن أثرها ضعيف على معدل البطالة المرتفع وعلى المشاكل الاجتماعية الخطيرة، وهي مشاكل شهدت تصاعداً.

٦٤ - وقد قوبلت بالاستياء سياسة خصخصة المؤسسات العامة أو مكوناتها بوصفها تدبيرا من تدابير التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من الاحتجاجات الواسعة ضد اقتراح خصخصة إدارة مطار لويس مونيوز مارين الدولي في بورتوريكو، وافقت إدارة الطيران الاتحادية على عقد مع الشركة القابضة لمطار أيروستار.

٦٥ - ورفع القانون ١٦٠ الصادر عام ٢٠١٣ سن التقاعد للمدرسين في نظام التعليم العام، كما رفع المساهمة المقتطعة من مرتباتهم لصالح صندوق المعاشات التقاعدية. وأدى القانون إلى توقف عن العمل قام به المدرسون الذين تضامنت نقاباتهم من أجل ذلك، وواصلوا تهديدهم بالإضراب لفترة غير محددة إذا لم يتم قبول اقتراحهم البديل عن تلك الخطة.

٦٦ - وكتدبير تقشفي لتخفيض العجز في الميزانية الذي بلغ ٣,٢ بلايين من الدولارات ولمعالجة مسألة ارتفاع العمالة في القطاع العام، أُنهيت منذ عام ٢٠٠٩ خدمة ٢٠ ٠٠٠ موظف حكومي.

٦٧ - وما زال قطاع الزراعة في بورتوريكو ضيق النطاق بل ويتجه إلى الانحسار. فقد تراجعت الزراعة ليحل محلها نموذج اقتصادي صناعي وتصنيعي في أعقاب تسليم بورتوريكو إلى الولايات المتحدة عام ١٨٩٨ بنهاية الحرب الإسبانية الأمريكية. وتشير الإحصاءات الزراعية الرسمية إلى أن بورتوريكو تستورد ٨٥ في المائة من الأغذية التي يستهلكها السكان، وذلك بسبب انعدام القدرة على التنافس مع وفورات الإنتاج الكبير للشركات الزراعية الكبرى في الخارج. كما انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة ٢٠ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨.

٦٨ - وسجل قطاع الخدمات في بورتوريكو نموا في أهميته في السنوات الأخيرة، وتشكل السياحة أحد مكوناته الرئيسية. وتشير التقديرات إلى أن كل ١٠٠ فرصة عمل في الفنادق تقابلها ١٧٨ فرصة عمل أخرى في الميادين ذات الصلة. ويتبين من الأرقام التي نُشرت أن نسبة العاملين في قطاع السياحة تناهز ٤,٥ في المائة من القوة العاملة. وبعد التباطؤ الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٨، بدأت السياحة تتعافى ببطء في عام ٢٠١٢. وتتعالى في الوقت الحاضر أصوات، من بينها صوت بيدرو بيرلويسي، مفوض بورتوريكو المقيم في واشنطن العاصمة، المعاد انتخابه، من أجل إعفاء بورتوريكو من القوانين البحرية الأمريكية الاتحادية، وهي قوانين يُعتبر أن تطبيقها يرفع تكلفة المعيشة في الجزيرة.

دال - التطورات الإقليمية

٦٩ - في الإعلان الذي اعتمده مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي انعقد في هافانا خلال يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، سلط رؤساء الدول والحكومات الأضواء على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وأعادوا التأكيد، مشيرين إلى القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، على أن

المسألة تهم الجماعة. والتزمت البلدان الأعضاء في الجماعة بمواصلة العمل، ضمن إطار القانون الدولي ولا سيما إطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، على جعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الاستعمار والمستعمرات. وكلفوا اللجنة الرباعية المنبثقة عن الجماعة، هي والدول الأعضاء الراغبة في الانضمام إلى ذلك التكليف، بتقديم المقترحات الكفيلة بالدفع بهذه المسألة قدماً.

٧٠ - وفي الإعلان الخاص ببورتوريكو الذي اعتمده اجتماع رؤساء دول وحكومات البديل البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، والذي عقد في كاراكاس في يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، أعرب القادة عن دعمهم القوي لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال التام؛ وذكّروا بأن بورتوريكو بلد أمريكي لاتيني وكاريبي له هويته الواضحة وتاريخه الجلي وهو بلد انتهك الحكم الاستعماري المفروض منذ أكثر من قرن حقوقه في السيادة؛ وشددوا على أن قضية استقلال بورتوريكو يهم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومنتديات المنطقة للحوار والتعاون السياسي - ولا سيما جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وطالبوا بالإفراج عن السجناء السياسيين المدانين لنضالهم من أجل استقلال بورتوريكو وتقرير مصيرها، بمن في ذلك الرفيق أوسكار لوبيز ريبيرا المسجون تحت شروط غير إنسانية منذ ٣٢ سنة (انظر A/68/23، الفصل الأول، الفقرة ٢٦).

رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

٧١ - تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو واختصاص هيئات الأمم المتحدة لدراسة هذا الوضع، استنادا إلى القرار ٧٤٨ (د-٨) الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت الولايات المتحدة تؤكد أن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة، وأنها بذلك تقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في وضعها. وقد اعترضت قوى بورتوريكو التي تناصر إنهاء الاستعمار والاستقلال على هذا الموقف. ففي الفقرة ٩ من القرار ٧٤٨ (د-٨) أعربت الجمعية العامة عن تأكيدها بأنه سيتم ايلاء الاعتبار الواجب في حالة رغبة أحد طرفي الارتباط الذي تم الاتفاق عليه اتفاقا متبادلا في تغيير أحكام ذلك الارتباط.

٧٢ - وترد المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرِّر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). وللاطلاع على المعلومات التي استجدت منذئذ، انظر الوثائق التالية: A/AC.109/L.1191 و Add.1 (للأعوام ١٩٧٤-١٩٧٦)؛ و A/AC.109/L.1334 و Add.1-3 (لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨)؛ و A/AC.109/L.1436 (للأعوام ١٩٧٩-١٩٨١)؛ و A/AC.109/L.1572 (للأعوام ١٩٨١-١٩٨٥)؛ و A/AC.109/1999/L.13 (للأعوام ١٩٨٤-١٩٩٨)؛ و A/AC.109/2000/L.3 (لعام ١٩٩٩)؛ و A/AC.109/2001/L.3 (لعام ٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2002/L.4 (لعام ٢٠٠١)؛ و A/AC.109/2003/L.3 (لعام ٢٠٠٢)؛ و A/AC.109/2004/L.3 (لعام ٢٠٠٣)؛ و A/AC.109/2005/L.3 (لعام ٢٠٠٤)؛ و A/AC.109/2006/L.3 (لعام ٢٠٠٥)؛ و A/AC.109/2007/L.3 (لعام ٢٠٠٦)؛ و A/AC.109/2008/L.3 (لعام ٢٠٠٧)؛ و A/AC.109/2009/L.13 (لعام ٢٠٠٨)؛ و A/AC.109/2010/L.14 (لعام ٢٠٠٩)؛ و A/AC.109/2011/L.13 (لعام ٢٠١٠)؛ و A/AC.109/2012/L.13 (لعام ٢٠١١)؛ و A/AC./109/2013/L.13 (لعام ٢٠١٢).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٧٣ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم العمل التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2013/L.2)، أن تتناول البند المعنون ''مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن بورتوريكو'' وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٧٤ - وفي الجلستين الثالثة والخامسة المعقودتين في ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه ١٠١٣، وجّه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى تقرير أعده مقرر اللجنة الخاصة (A/AC./109/2013/L.13) وإلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات طلبت من اللجنة أن تستمع إليها بشأن موضوع بورتوريكو. ووافقت اللجنة الخاصة على هذه الطلبات، واستمعت إلى عدد من ممثلي المنظمات المعنية في جلستيها الخامسة والسادسة المعقودتين في ١٧ حزيران/يونيه (انظر A/AC.109/2013/SR.5 و ٦).

٧٥ - وفي الجلسة الخامسة، عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2013/L.6.

٧٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من إيران (جمهورية - الإسلامية) (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وإكوادور ونيكاراغوا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والجمهورية العربية

السورية وكوبا (انظر A/AC.109/2013/SR.5). وفي الجلسة السادسة، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/2012/L.6 بدون تصويت. وعقب اتخاذ هذا القرار، أدلى ممثل كوبا ببيان.

٧٧ - وفي سياق اقتراب منتصف مدة العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار وتقديرات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ومبادراتها المتعلقة بالسبل الممكنة في هذا الصدد، دعا رئيس مكتب اللجنة الخاصة، دييغو موريخون، إلى عقد اجتماع مفيد مع ممثلة لجنة بورتوريكو في الأمم المتحدة، أولغا إ. سانابريا دافيلا.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٨ - لم يُعرض على الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة لكي تتخذ إجراءً بشأنه.